ان الدخل الواطئ لبعض العوائل يدفع اولياء الامور التلاميذ الى تشغيل ابنائهم رغم صغر سنهم وقد اصبحت هذه الحالة ظاهرة في الوقت الحاضر

٢ – اسباب تربوية : وتنحصر في الهيئة المدرسية المتمثلة بالإدارة والمعلمين وتتمثل في سوء معاملة بعض المعلمين للتلاميذ مما يثير الخوف لديهم ويبعدهم بالتالي عن المدرسة تدريجياً ويؤدي الى تسربهم ، و الامتحانات التقليدية وما ينجم عنها من كثرة الرسوب خاصة اذا كان المعلم يستخدم هذة الامتحانات وسيلة انتقامية من التلاميذ عند تقصيرهم في واجباتهم المدرسية او غيرها من السلوكيات الخاطئة التي تصدر منهم ، وضعف كفاءة بعض المعلمين وعدم مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ ، و عدم استطاعة بعض التلاميذ التكيف مع جو المدرسة.

٣ – اسباب اجتماعية : وتتمثل في محيط الاسرة والمجتمع وهي :
أ ٠التخاف الثقافي : لوجود اتجاهات سلبية نحو التعليم عند بعض اولياء الامور فلا يعترفون بالشهادة ولا بأهمية التعلم في حياة الانسان فليس لديهم اي مستوى تعليمي او ثقافي ولم يحصلوا اي شهادة في حياتهم فيرغبون في ان يسير اولادهم على خطاهم وطريقتهم

ب ٠ العادات والتقاليد : ومن العوائل من تحبذ تعليم الذكور فقط دون الاناث وتسعى لا عدادهن للزواج المبكر فتحرم الفتيات من نعمة التعلم والاستمرار في الدراسة .

ج . ضعف العلاقات الاسرية : وعدم الانسجام بين افراد العائلة الواحدة او وفاة احد الوالدين او حدوث الطلاق بينهما.

آثاره :

تعد مشكلة التسرب امتدادا لمشكلة الرسوب فكل واحدة متلازمة مع الاخرى وتلقى اثارهما على كل من التلميذ والدولة والمجتمع ، فمن حيث التلميذ تتمثل بما يعانيه التلميذ من الام نفسية عندما يجد زملاءه في الدراسة مستمرين بدراستهم ومنتظمين بمدارسهم بينما هو قد ترك مقاعد الدراسة.

بينما اثارهما على الدولة فما يلاحظ من هدر اقتصادي وعدم مهارة الايدي العاملة والبطالة ، والاثار الاجتماعية تتمثل في ان يصبح المتسربين فريسة سهلة للأمراض الاجتماعية كالسرقة والجنوح وارتكاب الجرائم وتعاطي المخدرات وغيرها من الانحرافات

معالجته :

يمكن الحد من ظاهرة التسرب في المجتمع وذلك باتباع ما يأتي:

١ – التشدد في تطبيق القوانين التي تمنع التشغيل الاحداث ومكافحة ظاهرة البيع على الارصفة من الاطفال .

٢ – توعية اولياء الامور بأهمية التعلم والتعليم في الحياة وجدواها المستقبلية من خلال حملات التوعية العامة والتي تشارك فيها المنظمات الجماهيرية ووسائل الاعلام الاخرى من اذاعة وتلفاز وصحافة.

٣ – توفير وسائل النقل الى المدارس والاهتمام بالأبنية المدرسية وتقديم الخدمات البلدية لها العمل على متابعة تطبيق قانون التعليم الالزامي المرقم (١١٨) لسنة١٩٧٦

٤ – زيادة الاهتمام بمجالس الاباء والمعلمين وترسيخ العلاقة بين البيت والمدرسة

تطور المناهج وتوفير الوسائل والمستلزمات التعليمية وجعل بيئة المدرسة محببة لدى التلميذ جاذبة له .

٥ – الاهتمام بمشكلات التلاميذ السلوكية والشخصية ووضع العلاج لها من خلال ايجاد وظيفة المرشد التربوي اسوة بالمرحلة المتوسطة والاعدادية.

مفهوم التعليم الاساسي وتطوره التاريخي

سمي التعليم الأساسي بهذه لأنه يؤلف القاعدة الأساسية للتعليم وتكوين المواطن فهو المرحلة الأساس في السلم التعليمي ولأنه يوجه للأطفال في الفترة الأساسية من نموهم وتعلمهم وتشكيل قضيتهم ، وهو أساسي لأنه يقتصر علي أساسيات المعارف والمهارات والاتجاهات.

جاءت تعريفات التعليم الأساس متباينة أحيانا بين منظمة وأخرى : فالمنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ترى أن التعليم الأساسي ((صيغة تعليمية تهدف إلى تزويد كل طفل مهما تفاوتت ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالحد الأدنى من المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم التي تمكنه من تلبية حاجاته وتحقيق ذاته وتهيئته للإسهام في تنمية مجتمعه)) وتربط بين التعليم والعمل والعلم والحياة من جهة وبين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية من جهة أخرى في إطار التنمية الشاملة للمجتمع وتذكر المنظمة العالمية لرعاية الأمومة والطفولة (اليونيسيف) أن التعليم الأساسي هو التعليم المطلوب للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وان يشمله محو الأمية الوظيفية التي تجمع مهارات القراءة والكتابة والحساب مع المعارف والمهارات اللازمة للنشاط الإنتاجي وتخطيط الأسرة وتنظيمها والعناية بالصحة والنظافة الشخصية ورعاية الأطفال والتغذية والخبرات اللازمة للإسهام في أمور المجتمع ، ولذلك يسميه بعضهم بمحو الأمية الحضارية ، ويركز البنك الدولي على التعليم الأساسي الذي يلبي الحاجات التعليمية الأساسية للمجموعات الكبرى من السكان الذين لم تتح لهم فرص الحصول على الحد الأدنى من التعليم ، فهو مكمل للتعليم النظامي ومواز له ، وهو يهدف إلى توفير تعليم وظيفي مرن قليل الكلفة للذين لا يستوعبهم التعليم النظامي أو فاتتهم فرصته ، وقد دعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تقريرها المسمى استراتيجية تطوير التربية العربية عام ١٩٧٩ إلى الأخذ بالتعليم الأساسي لأهميته في تحقيق الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم ، ولدوره في التنمية الشاملة لأفراد المجتمع . وتميز الاستراتيجية مفهومين للتعليم الأساسي الأول : له صفة اجتماعية ، وهو يعني الحد الأدنى من التعليم الذي ينبغي توفيره للصغار والكبار الذين لم يحظوا بحقهم في التعليم أو تسربوا منه بحكم القهر الاجتماعي وضعف المستوى الاقتصادي ، وهذا الحد يقتصر على الجزء الأول من المرحلة الابتدائية بحيث لا يقل عن السنوات الأربع الأولى منها ، وبحيث يوفر تربية وظيفية مرئة . وقد يكون هذا التعليم المحدود الصيغة مناسبا من الناحية الاقتصادية لبعض الأقطار العربية النامية ، وذلك بسبب ضخامة مشكلة الأمية لدى الكبار ، وعجز هذه الأقطار عن استيعاب جميع الناشئين في مؤسسات التعليم النظامي . أما المفهوم الثاني للتعليم الأساسي فله صفة تربوية ، ويقصد به توفير تعليم مناسب لجميع المواطنين ، ويؤلف المستوى الأدنى من نظام التربية المدرسية ويقتصر على التعليم الابتدائي أو يمتد إلى نهاية التعليم الإعدادي